المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

محضر الاجتماع الحادي والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2026/148/R.16
بند جدول الأعمال: 8(أ)
التاريخ: 11 أغسطس/آب 2026
التوزيع: مقيّد
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الاجتماع الحادي الثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الحادي والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 17 يونيو/حزيران 2026 بصيغة مختلطة. ووافقت اللجنة على محضر الاجتماع الذي أُرسل إلى المجلس التنفيذي للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الممثلون عن الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا كل من المستشارة العامة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية؛ والمدير وكبير موظفي إدارة المخاطر في مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية في شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق، وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2026/181/R.1) – للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال دون إدخال أية تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال – تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن إجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية (AC 2026/181/R.2) - للاستعراض

4- قدّم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن التقرير المتعلق بإجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية. وأشار إلى التقدم المحرز خلال السنة المالية 2025 في معالجة توصيات السنوات السابقة. ومع ذلك، جرى تحديد بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين، كما هو موضح أدناه:

(1) تحسين العمليات، لضمان أن تفهم المنظمات التي تقدم الخدمات المحتويات المتوقعة للتقارير التي يجب أن تقدمها إلى الصندوق فهما كاملا. وفي بعض الحالات، يستعين الصندوق بخدمات تقدمها منظمات أخرى كجزء من نظمه المعلوماتية. ولذلك، تُشكل هذه الخدمات جزءا من مكون المعلومات والاتصالات في الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي في الصندوق.

(2) وضع اللمسات الأخيرة على العمليات التي تنطوي عليها الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي استعدادا لتطبيق المعيار 18 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي "عرض القوائم المالية والكشف عنها". وسيصبح هذا المعيار إلزاميا اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2027. ومن الضروري اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لفهم متطلبات وآثار المعيار 18 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك أثره على القوائم المالية ونظم الإبلاغ والكشف. وينبغي إجراء هذا التقييم بمساعدة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- وأعربت الإدارة عن دعمها للتوصيتين، وأبلغت اللجنة بالنهج الاستباقي المتبع لضمان أن يكون لدى المنظمات التي تقدم الخدمات فهم كامل لمتطلبات الصندوق. كما أبلغت الإدارة اللجنة بالخطوات المتخذة بالفعل نحو اعتماد المعيار 18 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مشيرة إلى أنه سيجري تقديم ورقة معلومات في اجتماع اللجنة في سبتمبر/أيلول 2026.

6- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير والوثيقة القادمة بشأن المعيار 18 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

7- **الحصيلة والمتابعة:** أحيط علما بالتقرير.

البند 4 من جدول الأعمال – مذكرة المراجع الخارجي للحسابات بشأن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2026 (AC 2026/181/R.3) - للاستعراض

8- قدّم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2026، ورأي المراجعة بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق، وكذلك القوائم المالية للصندوق وحده،

وتقرير شهادة المراجع الخارجي للحسابات عن تقرير الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية. ولوحظ أن الاستراتيجية لا تغطي الضمان فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة. واتبعت استراتيجية المراجعة منهجية من القمة إلى القاعدة، استنادا إلى فهم مراجع الحسابات لبيئة الكيان والمخاطر والضوابط. وانطوى عمل المراجعة في مجال الضوابط على إجراء قدر كبير من الاختبارات. وأوضح المراجع الخارجي للحسابات الأهمية النسبية للمراجعة والأسباب الكامنة وراء قيمتها. ويتعلق الخطر المفترض المهم الوحيد بتجاوز الإدارة للضوابط، ولكنه لا يخرج عن حدود متطلبات القطاع. وستجري مواءمة الجدول الزمني للإبلاغ مع الجدول الزمني المعتمد للمراجعة لعام 2025. وسيعتمد المراجع الخارجي للحسابات على دعم الأخصائيين التقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والأخصائيين الاكتواريين.

9- ورحب أعضاء اللجنة باللمحة العامة عن استراتيجية المراجعة، وطلبوا الحصول على توضيحات بشأن التعاون مع مكتب المراجعة والإشراف، وتقييم مخاطر الأمن السيبراني، وترتيبات الانتقال داخل فريق المراجعة.

10- وأوضح المراجع الخارجي للحسابات أن الشريك المكلَّف بمهمة المراجعة سيتناوب، ولكن سيجري الحفاظ على الاستمرارية في التكوين العام لفريق مراجعة الحسابات. كما أوضح المراجع الخارجي للحسابات أن الحوار مع مكتب المراجعة والإشراف سيستمر، وأنه سيجري إشراك أخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات في تقييم مخاطر الأمن السيبراني.

11- وأبلغت الإدارة اللجنة بتعديل أتعاب المراجع الخارجي للحسابات عن القوائم المالية الموحدة للصندوق والتصديق على ضوابط الإبلاغ المالي للسنة المالية 2026 إلى 855 177 يورو، وذلك لمراعاة ارتفاع تكلفة المعيشة.

12- **الحصيلة والمتابعة:** أحيط علما ببند جدول الأعمال.

البند 5 من جدول الأعمال – المواعيد المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2027 (AC 2026/181/R.4) - للموافقة

13- **الحصيلة والمتابعة:** جرت الموافقة على المواعيد المشار إليها في الوثيقة، دون إدخال أية تعديلات عليها.

البند 6 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – ديسمبر/كانون الأول 2025 (AC 2026/181/R.5) - للاستعراض

14- رحبت اللجنة بتقرير كفاية رأس المال، وأشارت إلى أن الصندوق لا يزال ممتثلا تماما لسياسة كفاية رأس المال المنقحة.

15- وسلط الأعضاء الضوء على العوامل التي قد تؤثر على آفاق رأس المال، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف، وضعف نمو رأس المال الداخلي، وزيادة استهلاك رأس المال نتيجة الإقراض التيسيري والعمليات المنفذة في سياقات ذات مخاطر أعلى، والاختلافات بين منهجيات التصنيف.

16- وأكدت الإدارة أنها تواصل رصد العوامل المحركة الرئيسية لكفاية رأس المال، بما في ذلك مخاطر الحافظة، وتحركات أسعار الصرف، والعمليات المنفذة في البلدان ذات مخاطر أعلى. ولا يزال نهج التمويل في الصندوق موجها بمبدأ أن التمويل ينبغي أن يكون موجها باستراتيجية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية في الأجل الطويل.

17- وناقشت اللجنة الأداء المتوقع لنسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لتصنيف وكالة Fitch، بما في ذلك احتمال دخولها، بمرور الوقت، منطقة الحفاظ في سيناريو معاكس، في حين تبقى تدابير رأس المال في الصندوق أعلى من الحدود المنصوص عليها في السياسة. وطلب الأعضاء توضيحات

بشأن انعكاسات ذلك على عملية صنع القرار، والوزن النسبي للمقاييس، والتدابير العلاجية الممكنة، ووضع المناقشات مع وكالة Fitch.

18- وأوضحت الإدارة أن نسبة وكالة Fitch أكثر صرامة من نسبة رأس المال القابل للتخصيص لدى الصندوق ونسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر لدى وكالة S&P، ويرجع ذلك أساسا إلى طريقة معاملتها لحافظة القروض التيسيرية للصندوق. ورصد الصندوق المقاييس الثلاثة مجتمعة، نظرا لاختلاف المعلومات التي قدمها كل منها. ولا يزال الحوار جاريا مع وكالة Fitch بشأن التعديلات المنهجية المحتملة. وفي حال الاقتراب من منطقة الحفاظ، قد تشمل التدابير الممكنة مساهمات إضافية من الأعضاء، وتعديلات على شروط الإقراض، وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، مع ملاحظة أن لكل خيار قيودا.

19- وسأل الأعضاء عن أثر تقلبات أسعار الصرف على رأس المال الأولي المتاح ومتطلبات رأس المال، مشيرين إلى أن التحسينات الأخيرة كانت مدفوعة جزئيا بمكاسب غير محققة. وأقرت الإدارة بأن هذه المكاسب قد لا تتكرر، وأشارت إلى أن تدابير تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقرير كفاية رأس المال، وتهدف إلى دعم برنامج أوسع ضمن حدود المخاطر التي يمكن تحملها بشكل مستدام.

20- وناقشت اللجنة انعكاسات توسيع نطاق العمليات غير السيادية، مشيرة إلى أنها لا تستفيد من وضع الدائن المفضل بنفس طريقة الإقراض السيادي، وبالتالي فهي تتطلب رأس مال أكبر. وأكدت الإدارة أن هذه العمليات تنطوي على مخاطر ائتمانية أعلى، وأن أي نمو سيظل تدريجيا وحذرا، وموجها بالتعلم المؤسسي المستمر في الصندوق.

21- وطلب الأعضاء توضيحات بشأن الانخفاض المتوقع في رأس المال القابل للتخصيص في عام 2026، وبشأن معايرة المناطق الإدارية. وأوضحت الإدارة أن رأس المال القابل للتخصيص عادة ما يتذبذب عبر دورات تجديد الموارد، وأن الانخفاض الظاهر يعكس المقارنة مع الرقم الفعلي لعام 2025 الذي كان أقوى من المتوقع. وجرت معايرة المناطق الإدارية لرصد المخاطر الناشئة، وعكست، إلى جانب الهامش الوقائي الاحترازي، نهجا حذرا في إدارة رأس المال.

22- وطلب الأعضاء من الإدارة تقديم مذكرة موجزة في اجتماع لاحق توضح – بأسلوب كمي حيثما يمكن - المحددات الرئيسية للاتجاهات المتوقعة المختلفة في نسبة رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق ونسبة وكالة Fitch. وطلبوا أيضا تحديثات منتظمة بشأن حوار الإدارة مع وكالة Fitch والانعكاسات المحتملة لأي تغييرات في المنهجية.

23- **الحصيلة والمتابعة**: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُقدم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها عبر الإنترنت. وسيُدرج تحديث بشأن منهجية وكالة Fitch والمناقشات ذات الصلة في جدول أعمال اجتماع سبتمبر/أيلول.

(ب) **لوحة متابعة المخاطر المؤسسية ـ للعلم**

24- قدمت الإدارة تحديثا بشأن لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. ورحب أعضاء اللجنة بالعرض الواضح واللمحة العامة الموحدة عن مؤشرات المخاطر الرئيسية، مشيرين إلى أن الشكل كان غنيا بالمعلومات ومفيدا لدور اللجنة الإشرافي.

25- وطلب الأعضاء توضيحات بشأن عدد ادعاءات سوء السلوك المثبتة ومدى خطورتها. وسألوا عما إذا كانت هذه الادعاءات تشير إلى مواطن ضعف في الرقابة النظامية أم أنها تعكس سلوكا فرديا ينطوي على إساءة استخدام المنصب أو تجاوز الضوابط. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان الهدف المتمثل في عدم التسامح مطلقا هدفا واقعيا، مع إقراره بقيمته في إبقاء المشكلة واضحة.

26- وعلق الأعضاء أيضا على زيادة نسبة المشروعات المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما من ناحية الإدارة المالية. وطُلِب توضيح بشأن ما إذا كان هذا الاتجاه يعكس عمل الصندوق المتعمد في سياقات ذات مخاطر أعلى، وإذا كان الأمر كذلك، إذا ما زالت العتبة ذات الصلة مناسبة. وسأل الأعضاء عن الطريقة التي سيحدد بها الصندوق متى تتجاوز المخاطر الفوائد الإنمائية المتوقعة، وما إذا كان سيتم النظر في اتخاذ إجراءات أكثر حسما، بما في ذلك إغلاق المشروعات، عند الاقتضاء.

27- وأشارت اللجنة إلى أن مؤشر التعهدات مقابل هدف تجديد الموارد ظل دون المستوى المستهدف لعدة سنوات. ولاحظ أحد الأعضاء أن الهدف قد يكون مفهوما داخليا على أنه معيار مرجعي طموح، إلا أن المؤشر قد ينقل رسالة مختلفة للمراقبين الخارجيين، وطلب من الإدارة النظر في فائدته.

28- ورحبت الإدارة بالتعقيبات الإيجابية للجنة على لوحة متابعة المخاطر المؤسسية، وأشارت إلى أن الشكل الحالي يحقق توازنا مناسبا بين الشمولية وسهولة الاستخدام. وأوضحت الإدارة أن المؤشر المتعلق بالادعاءات المثبتة لا يقيس خطورة كل حالة على حدة، بل يحصي الادعاءات التي تعتبر خطيرة بما فيه الكفاية لإحالتها إلى شعبة الموظفين والثقافة. وأكدت الإدارة على أهمية مدونة قواعد السلوك، وأن الحفاظ على هدف عدم التسامح مطلقا لا يزال مناسبا.

29- وفيما يتعلق بالإدارة المالية للمشروعات، أوضحت الإدارة أن الاتجاه التصاعدي يعكس البيئة التشغيلية للصندوق، بما في ذلك زيادة العمل في سياقات ذات مخاطر أعلى، وممارسات إشراف أكثر صرامة تسهم في الكشف عن المشاكل والإبلاغ عنها بشكل أكثر اتساقا. وأشارت الإدارة إلى أن الإدارة المالية القوية للمشروعات ضرورية لتحقيق الحصائل الإنمائية، وأن رفع العتبة قد يجعل مخاطر مهمة أقل وضوحا. ولذلك، أيدت الإدارة الإبقاء على العتبة الحالية، ومواصلة رصد مدى ملاءمة وفائدة هذا المقياس.

30- وأوضحت الإدارة أنه ينبغي مواصلة رصد هدف تجديد الموارد مقابل التعهدات الفعلية، لأن خلاف ذلك قد يقوض مصداقية الهدف. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن اتجاه تصنيفات الإدارة المالية يتأثر أيضا بالعوامل الموسمية، حيث تركزت بعثات الإشراف بشكل رئيسي في الفصل الثالث، وبانخفاض إجمالي عدد المشروعات، مما أدى إلى زيادة النسبة. وجرى التأكيد على أنه رغم وجود عامل تقني في المقام، فقد زاد عدد المشروعات التي لا تحقق الأداء المطلوب.

31- وأوضحت الإدارة كذلك أن تحليل الأسباب الجذرية قد حدد عدة عوامل مساهمة. وتشمل هذه العوامل قيودا على القدرات في وحدات إدارة المشروعات، وارتفاع معدل دوران الموظفين في وحدات إدارة المشروعات، وتركزا أكبر للمشروعات في البلدان ذات المخاطر الكامنة الكبيرة أو العالية. وأكدت الإدارة أن مكتب إدارة المخاطر المؤسسية ودائرة العمليات المالية يعملان معا لحل هذه المسائل.

32- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الحالات الأربع المثبتة التي أحيلت إلى شعبة الموظفين والثقافة قد جرى الإبلاغ عنها بالفعل في تقرير التحقيقات السنوي لعام 2025. وتتعلق هذه الحالات بالمضايقات، والتحرش الجنسي، وعدم الكشف عن أنشطة خارجية، والكشف عن معلومات سرية. ويمكن تقديم المزيد من المعلومات عند الحاجة.

33- **الحصيلة والمتابعة**: أحاطت اللجنة علما بالتحديث بشأن لوحة متابعة المخاطر المؤسسية.

البند 7 من جدول الأعمال – تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب (AC 2026/181/R.6) - للعلم

34- قدمت الإدارة تحديثا عن الأنشطة المنفذة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالسياسة. ولوحظ أن الأنشطة قد تطورت لتشمل وظيفة أوسع نطاقا للرقابة الوقائية على النزاهة، تغطي ثلاثة محاور رئيسية: مكافحة الجرائم المالية، وحماية البيانات الشخصية، وضوابط مخاطر البائعين والأطراف الثالثة. وقُدِّم دعم استشاري في كل من

العمليات والأنشطة المؤسسية، بالإضافة إلى الإشراف الكامل على دورة حياة العمليات، بدءا من التعيين وحتى الرصد المستمر وعمليات التحقق اللاحقة. وأُشير إلى أن الإدارة قد اعتمدت نهجا قائما على المخاطر، وأدت دورا استشاريا مهما في التوعية بالسياسات في جميع المجالات. وأكدت الإدارة أن التعاون الفعال مع مكتب المستشارة العامة، ومكتب المراجعة والإشراف، ومكتب الشؤون الأخلاقية، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان له دور أساسي في ضمان سلاسة تنفيذ الضوابط وتدابير التخفيف، وفي اعتماد أفضل معايير القطاع. كما أدى تبادل المعرفة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى دورا مهما.

35- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا تفاصيل عن زيادة العمل مع القطاع الخاص وعن تدريب وفرز النظراء.

36- وقدمت الإدارة تعقيبات، مشيرة إلى أن إجراءات العناية الواجبة لمكافحة الجرائم المالية عنصر نوعي يطلبه أعضاء المجلس. وأوضحت الإدارة كذلك أن العمل مع القطاع الخاص عملية دقيقة للغاية، تستند إلى تقييم للمخاطر، وتدعمها نُظم متكاملة تماما.

37- **الحصيلة والمتابعة:** أحيط علما بالتحديث.

البند 8 من جدول الأعمال – اختيار مراجع الحسابات الخارجي للفترة 2027-2031 – للعلم

38- قدمت الإدارة تحديثا شفويا عن عملية تقديم الطلبات لاختيار مراجع الحسابات الخارجي. وأُشير إلى أن هذه العملية أغلقت في 9 يونيو/حزيران، وأنه من المتوقع إغلاق عملية النظر في الطلبات في يوليو/تموز، مع تقديم توصية إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الثاني والثمانين بعد المائة.

39- **الحصيلة والمتابعة:** أحيط علما بالتحديث.

البند 9 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث عن عمليات التحقيق التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف – للعلم

40- قدم مكتب المراجعة والإشراف التحديث المتعلق بالتحقيقات التي أُجريت. وقد ارتفع عدد الادعاءات إلى 112 ادعاء حتى 1 يونيو/حزيران 2026، بالمقارنة مع 47 ادعاء في الفترة نفسها من عام 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 138 في المائة. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى اللامركزية التشغيلية، وزيادة وعي أصحاب المصلحة بالسياسات ذات الصلة، وتزايد تصعيد المشاكل، وزيادة الاعتماد على خدمات مكتب المراجعة والإشراف. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن معظم البلاغات وردت من جهات خارجية (68 في المائة)، يليها ادعاءات من موظفي الصندوق (21 في المائة)، ثم مصادر مجهولة (11 في المائة). وقد استخدم صندوق البريد الإلكتروني لمكافحة الفساد في 72 في المائة من البلاغات.

41- ورحب الأعضاء بالتحديث الواضح والغني بالمعلومات، وأعربوا عن تقديرهم لإدراج دراسات حالة توضح كيفية تطبيق الدروس المستفادة في مجالات عمل أخرى، بما في ذلك عملية العناية الواجبة المتعلقة بالنزاهة.

42- ولاحظ الأعضاء عدد القضايا المتعلقة بالمتعاقدين وموظفي البرامج، وأشاروا إلى أهمية ذلك في مناقشة اللجنة اللاحقة بشأن تبادل المعلومات خارج الصندوق. وأشيد بمكتب المراجعة والإشراف لحفاظه على معدل إنجاز جيد للحالات رغم زيادة حجم العمل الإجمالي.

43- وطُرِح سؤال بشأن زيادة عدد الحالات، والذي اعتبره الأعضاء مؤشرا إيجابيا محتملا على تحديد الممارسات المحظورة والإبلاغ عنها. وطُلِب توضيح بشأن انعكاسات ذلك على قدرات مكتب المراجعة والإشراف، بما في ذلك ما إذا كانت هناك تغييرات قد أُدخلت على معايير الفرز، وما إذا كان من الممكن إحالة بعض الحالات إلى الإدارة.

44- وطلب الأعضاء المزيد من التفاصيل عن العوامل المحركة لزيادة عدد الحالات، بما في ذلك مدى مساهمة اللامركزية، وزيادة الاعتماد على مكتب المراجعة والإشراف، والتطورات المؤسسية الأخرى في هذا الاتجاه.

45- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الزيادة في عدد الحالات كانت كبيرة، وأن المكتب يقيم الأثر على الموارد القائمة. ويعمل مكتب المراجعة والإشراف على مراجعة وتعزيز عملية استلام الحالات من خلال تعيين المزيد من الموظفين ذوي الخبرة لضمان عدم إحالة سوى الحالات الجوهرية والقوية بما فيه الكفاية إلى التحقيق. ويتواءم هذا النهج مع الممارسات الدولية الجيدة لدى مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المماثلة.

46- وبعد اختبار النهج المنقح، سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بتقييم أثره على أنشطة التحقيقات وضغطه على الموارد. وبناء على النتائج، قد يحتاج مكتب المراجعة والإشراف إما إلى طلب موارد إضافية أو إلى قبول أن بعض الحالات ستستغرق وقتا أطول للبت فيها.

47- وفيما يتعلق بالعوامل المحركة للزيادة، حدد مكتب المراجعة والإشراف أن هناك ارتفاعا في حالات الاحتيال، بما في ذلك الحالات المرتبطة بعمليات الاحتيال في آسيا، كعامل رئيسي. كما أشار إلى أن تعزيز وتوسيع نطاق عمليات بذل العناية الواجبة قد أدى إلى زيادة الإحالات إلى مكتب المراجعة والإشراف. وبشكل أعم، ربما تكون التغييرات التنظيمية الأخيرة، مثل اللامركزية ووصول موظفين جدد، قد ساهمت في زيادة الادعاءات، حيث كان بعض الزملاء لا يزالون يتعرفون على سياسات وإجراءات الصندوق.

48- كما أوضح مكتب المراجعة والإشراف التدابير المتخذة لإدارة زيادة حجم الحالات. وشملت هذه التدابير التطبيق الكامل لنظام إدارة الحالات، وتبسيط نماذج الإبلاغ، واستخدام أدوات نماذج لغوية كبيرة على مخدم منفصل لدعم تلخيص الأدلة، وتنقيح إجراءات استلام الادعاءات لتشمل تقييما لجديتها في مرحلة مبكرة. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن هذه التدابير تهدف إلى دعم تحديد الأولويات وتحسين الكفاءة.

49- وأشار مكتب المراجعة والإشراف كذلك إلى أن أنشطته المستمرة في مجالي التوعية والتواصل، والتي تصل إلى ما بين 000 1 و000 2 من موظفي المشروعات وموظفي الصندوق سنويا، تسهم في زيادة الإبلاغ. وكان اعتماد شعب العمليات المتزايد على مكتب المراجعة والإشراف أمرا مشجعا، ويعكس الثقة في عمل المكتب، حتى وإن كان ذلك يسهم في زيادة حجم الشكاوى.

50- **الحصيلة والمتابعة:** أُحيطَ علما بالتحديث الشامل

(ب) تقييم إجراءات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية ـ للاستعراض

51- نظرت اللجنة في مسألة الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية، وأشارت إلى أن سياسة الكشف الحالية في الصندوق تقييدية نسبيا. وهناك طلب متزايد من أطراف خارجية، مثل الجهات المانحة للصناديق التكميلية، للاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية لأغراض الاعتماد. وأشار الأعضاء إلى أن تقارير المراجعة الداخلية يمكن أن تقدم دروسا قيّمة لأصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، مثل الحكومات الوطنية.

52- وأقر الأعضاء بأهمية الحفاظ على سرية تقارير المراجعة وطابعها الداخلي، مما يدعم تبادلا صريحا بين مكتب المراجعة والإشراف والإدارة. وفي الوقت نفسه، دعمت اللجنة استكشاف خيارات معايرة بدقة لتعزيز القيمة المضافة لتقارير المراجعة من خلال مشاركتها المحدودة في ظروف استثنائية، رهنا بضوابط وضمانات مناسبة، بما في ذلك التشاور مع المستشارة العامة.

53- وردا على سؤال بشأن التجارب السابقة مع تقارير المراجعة الداخلية، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه جرى مشاركة ملخصات تقارير المراجعة مع المديرين القطريين في حالتين، وفي إحدى هاتين الحالتين، أطلقت الحكومة المعنية فيما بعد تحقيقا خاصا بها، مما أدى إلى تحسينات.

54- وأعرب الأعضاء عن دعمهم لاستكشاف سبل لتحقيق المزيد من الشفافية وتجنب الكشف الكامل أو غير المقيد عن تقارير المراجعة الداخلية. واقتُرح أن يُعد مكتب المراجعة والإشراف، عند الاقتضاء، مقتطفات أو مذكرات إحاطة أو موجزات مقتضبة لمشاركتها عبر المديرين القطريين مع أفرقة المشروعات والجهات النظيرة الوطنية، ولا سيما عندما يمكن أن تؤدي النتائج إلى تعزيز حوكمة المشروعات وإدارتها.

55- وأوصى مكتب المراجعة والإشراف بتحديث ميثاقه لتوضيح معلمات مشاركة تقارير المراجعة مع الجهات المانحة الخارجية في ضوء تزايد استخدام الصندوق للأموال التكميلية واحتمال تزايد طلبات الاطلاع على معلومات المراجعة. واقترح مكتب المراجعة والإشراف أيضا وضع معايير واضحة لمشاركة الملخصات أو التقارير المختصرة مع الجهات النظيرة الوطنية، بما في ذلك النظر في مدى فائدة نتائج المراجعة في تحسين حوكمة المشروعات وإدارتها.

56- واقترح مكتب المراجعة والإشراف أن يكون رأي المراجعة أحد المعايير لتحديد إمكانية مشاركة الملخصات، على سبيل المثال، قصر هذه المشاركة على التقارير المصنفة "غير مرضية/تحتاج إلى تحسينات جوهرية". وأكد الرئيس على ضرورة أن يتوخى مكتب المراجعة والإشراف الحذر عند وضع النهج المقترح، بدلا من اعتماد نهج أكثر تساهلا.

57- وطُلِب من مكتب المراجعة والإشراف تقديم خطة عمل مقترحة بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية في الاجتماع الثاني والثمانين بعد المائة للجنة، بما في ذلك تقييم لأي تغييرات مطلوبة في سياسات الإفصاح وميثاق مكتب المراجعة والإشراف. وينبغي أن يعكس المقترح اهتمام اللجنة بتوسيع نطاق جمهور تقارير المراجعة الداخلية من خلال منتجات مختصرة مناسبة عند الضرورة، مع الحفاظ على سرية التقارير وطبيعتها الداخلية.

58- **الحصيلة والمتابعة.** اعتُبر أن البند قد استُعرض وتتطلع اللجنة إلى مناقشة المقترح المتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية في اجتماعها الثاني والثمانين بعد المائة.

البند 10 من جدول الأعمال – تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم – ديسمبر/كانون الأول 2025 (AC 2026/181/R.7) - للاستعراض

59- قدمت الإدارة تقرير إدارة الأصول والخصوم للنصف الثاني من السنة المالية 2025. وأُبلِغت اللجنة بأن تعرض الصندوق لمخاطر إدارة الأصول والخصوم لا يزال منخفضا ومتوائما مع أهداف الاستدامة المالية للصندوق. وأشارت الإدارة إلى أن تكوين قائمة الموازنة ظل مستقرا بشكل عام، حيث تمثل القروض 75 في المائة من إجمالي الأصول، بينما تمثل السيولة 17 في المائة. وأكدت الإدارة أن جميع نسب السيولة ورأس المال ضمن الحدود المنصوص عليها في السياسات. ولوحظ أن الجزء الممول بالدين أظهر فجوة زمنية سالبة طفيفة بلغت 0.5 سنة، في حين أظهر الجزء الممول بحقوق المساهمين فجوة زمنية موجبة أكبر بلغت حوالي 7.5 سنوات، مما يعكس الطبيعة الطويلة الأجل للإقراض التيسيري. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة، أظهرت قائمة موازنة الصندوق الممولة بالدين حساسية أعلى قليلا للالتزامات تجاه ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما جرى تعويضه بطول مدة استحقاق الجزء الممول بحقوق المساهمين. وفيما يتعلق بمخاطر العملة، أشارت الإدارة إلى أن الصندوق يعتمد سياسة استشرافية لمواءمة العملات. وجرى إدراج معلومات عن صافي دخل الفائدة[1] لتعزيز الشفافية وتحسين تقييم الاستدامة المالية في الأجل الطويل في سياق يشهد زيادة التمويل بالدين.

60- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا تفاصيل عن قروض الشركاء الميسرة ومخاطر أسعار الفائدة. وطلب بعض الأعضاء تفاصيل عن دينامية القروض غير التيسيرية القائمة والانعكاسات المحتملة على تكاليف التمويل.

[1] الفرق بين الدخل الناتج عن أصول الصندوق، أي القروض وحافظ السيولة، وتكلفة تمويل تلك الأصول.

61- وأوضحت الإدارة أن صافي دخل الفائدة يأخذ في الاعتبار الأداء المطلق. وأُشير إلى أن جميع القروض تساهم في صافي دخل الفائدة من خلال فرق سعر الفائدة. وبلغت قيمة القروض العادية أقل من الدين القائم. وأوضحت الإدارة أن الدين المتبقي يُدار كجزء من حافظة السيولة ويُحوَّل في نهاية المطاف إلى مبالغ مصروفة. كما جرى توضيح أن قروض الشركاء الميسرة تتميز بشروط إقراض تيسيرية للغاية وتسمح بإعادة الإقراض على أساس تيسيري.

62- **الحصيلة والمتابعة:** جرى استعراض الوثيقة. وستقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

البند 11 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثاني والثمانين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2026/181/R.8) - للاستعراض

63- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، رهنا بإدراج بندين إضافيين إلى جدول الأعمال: مقترح بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية، ومذكرة من الإدارة بشأن العوامل المحركة الرئيسية للاتجاهات المتوقعة لنسب رأس المال في الصندوق.

البند 12 من جدول الأعمال - مسائل أخرى

(أ) تقارير المراجعة الداخلية

64- لم تناقش أي تقارير مراجعة داخلية.

(ب) تحديث شفوي بشأن بيان سياسة الاستثمار لعام 2027 - للعلم

65- قدمت الإدارة لمحة عامة عن بيان سياسة الاستثمار المقترح، والذي اعتمد نهجا قائما على المبادئ لتحديث حوكمة الاستثمار مع إبقاء التركيز على الحفاظ على رأس المال والسيولة والعائد. وبموجب بيان سياسة الاستثمار المقترح، سيؤدّي المجلس التنفيذي دورا إشرافيا استراتيجيا، مما يتيح للإدارة المزيد من المرونة للاستجابة لتغيرات السوق، وإنشاء إطار أكثر استدامة وجاهزية للمستقبل، يتوائم مع المؤسسات المالية الدولية النظيرة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

66- **الحصيلة والمتابعة:** أحيط علما بالتحديث.